البعد الديمغرافي للتقاعد في الجزائر
The démographic dimension of retirement in Algeria

د.عائشة بن النوي[1,*]
[1] جامعة باتنة- 01(الجزائر)

تاريخ الاستلام : 23-03-2019؛ تاريخ المراجعة : 30-12-2020؛ تاريخ القبول : 31-03-2021

ملخص :

تهدف الورقة البحثية إلى تحليل الجانب الديمغرافي لنظام التقاعد الجزائري، مبرزين ذلك من خلال الإشكالية الأساسية والتي تتمثل في التغيرات الديمغرافية التي شهدتها الجزائر والتي كان لها الأثر بتغير هيكل الأعمار والتي نتج عنها زيادة في اعداد كبار السن، وبالتالي دخول الجزائر بما يعرف بظاهرة التقدم السن للسكان أو شيخوخة السكان، كما تناولت الدراسة واقع منظومة التقاعد من نشأتها وتطورها من الاستقلال إلى يومنا هذا وجل الإصلاحات التي مرت عليها، وكذلك مختلف المؤسسات التي تشكلها، وأضفت نتائج الورقة البحثية إلى مساهمة حول مسألة التقاعد في الجزائر الذي أصبح أكثر تأثرا بالتحولات الديمغرافية وذلك من خلال جملة من المعطيات الإحصائية بحيث مكننا من محاكاة مختلف التطورات التي شهدها نظام التقاعد الجزائري سواء من حيث زيادة عدد المتقاعدين، وكذا أهم التوازنات المالية الساهمة في تمويل الصندوق الوطني للتقاعد، وإبراز عدد المستفيدين منه و نوع المنح و المعاشات الممنوحة.

الكلمات المفتاح : التغير الديمغرافي ؛ الشيخوخة ؛ أمل الحياة؛ نظام التقاعد ؛ الجزائر.

Abstract :

The paper aims at analyzing the demographic aspect of the Algerian pension system. This is illustrated by the fundamental problem of changes in the demographic of Algeria, which have been affected by the change in the age structure which resulted in an increase in the number of older persons. The age of the population or the aging of the population. The study also dealt with the reality of the retirement system from its inception and its development from independence to the present day, and the reforms it underwent, as well as the various institutions that constitute it. The results of the research paper contributed to the issue of retirement in Algeria Which has become more influenced by the demographic changes, through a number of statistical data that enabled us to simulate the various developments in the Algerian pension system, both in terms of increasing the number of retirees, as well as the most important financial balances contributing to the financing of the National Pension Fund, and highlighting the number of beneficiaries and the type of grants and Pensions granted

Keywords : demographic change; aging; Life Expectancy; pension system ; Algeria

مقدمة

تعتبر شيخوخة السكان من الظواهر ذات النمو المستمر في العالم و تشكل بذلك احد ابرز التحديات على الصعيد الدولي، بما في ذلك تأثيرها على الاقتصاد العالمي وأجندة الحكومات، وأيضا على جودة حياة كبار السن، وتعرف الشيخوخة بعملية الإنتقال الديمغرافي من ارتفاع كلا من معدل الولادات ومعدل الوفيات إلى الانخفاض، وبذلك يزداد عدد السكان المسنين بوتيرة أسرع مع مجموع السكان، يبدو أن شيخوخة السكان تقلق دول الشمال أكثر بكثير من الدول الجنوبية، لكن هذه الظاهرة ذات بعد عالمي ، على الرغم من أنها لا تزال في مهدها في بلدان الجنوب، لكن الدراسات أظهرت أنها أسرع، ويرجع سبب الإختلالات إلى عوامل ديمغرافية بالدرجة الأولى وعوامل إقتصادية، حيث تشكل الشيخوخة العنصر الأساسي في التحولات الديمغرافية التي تواجهها غالبية الدول، وتعرف أيضا على أنها نمو فئة السكان

الأكثر من 60سنة مقارنة بنمو إجمالي السكان، وفي المجمل فإن عدد الأفراد ذوي 60 سنة أو أكثر سيبلغ المليار في حدود سنة 2020، ومليارين مع بلوغ سنة 2050 حيث أن الأشخاص المسنون سيشكلون 22%[1] من مجموع السكان، و الأشخاص الأكثر تقدما(80 سنة فأكثر) سينتقل عددهم من 90 مليون حاليا إلى 400 مليون سنة 2050 ، وهو مايشكل 4% من مجموع السكان وتعزي هذه الظاهرة إلى ارتفاع أمل الحياة على نطاق عالمي حيث انتقل من 47 سنة 1950 إلى 68 سنة 2010 و سيبلغ 74 سنة 2045 ، إضافة إلى ذلك، تراجع نسبة الشباب ، وعدم قدرة الإقتصادات على تحقيق العمالة الكاملة التي لا تزال تعطي مزيدا من المتقاعدين إلى عدد أقل من المساهمين، مما يهدد أي نوع من نظام المعاشات التقاعدية، حيث أصبحت المناقشات حول مستقبل المعاشات التقاعدية مهمة بشكل متزايد في جداول أعمال الزعماء السياسيين والنقابيين وحتى في الرأي العام للعديد من البلدان، إن عدم اليقين بشأن مستقبل المعاشات التقاعدية والقلق بشأن الملائمة المالية لمخططات التقاعد مع ما يترتب على ذلك من عواقب و التي تدفعها لمراجعة نظمها، ولا سيما تلك الممولة بالتوزيع ، من أجل تكييفها مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية .

و إن الجزائر ليست استثناء لهذا الواقع، فإن تطور المتغيرات الديمغرافية هو علامة على مستقبل الشيخوخة الديمغرافية ، في السنوات الأخيرة دخلت الجزائر في تحول ديمغرافي بمعدل خصوبة يبلغ حوالي 3 أطفال لكل إمرأة، وإن انخفاض معدل الخصوبة سيؤدي حتماً إلى خفض حجم القوى العاملة القادمة، الأمر الذي سيضطر إلى تمويل عدد كبير من المتقاعدين لفترة أطول وأطول، والواقع أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة يقترب من 76 سنة بالنسبة للرجال ويبلغ 77 سنة للنساء[2]، وهذا يدل على أن هناك انفصالًا عن النظام الديموغرافي التقليدي الذي يتميز بارتفاع معدلات الوفيات ومعدلات المواليد، وهذا يتطلب اتخاذ الاحتياطات، والتفكير لضمان التوازن لنظام التقاعد الجزائري وضمان أن يتقاعد كبار السن بكرامة، وبالتالي فإن التحكم في تطور خطة المعاشات والمحافظة على توازنها يشكل تحدياً حقيقياً للسنوات القادمة.

من خلال هذا الطرح فإن التساؤل الذي نود أن نطرحه كالأتي: ماهي أهم التحولات الديمغرافية التي عرفتها الجزائر والمحددة لظاهرة الشيخوخة؟ وماهي أهم التطورات البارزة في نظام التقاعد بالجزائر ضمن بعدها الديمغرافي؟

I. منطلقات أساسية لمفاهيم الدراسة

1. **التقاعد (La retraite):** هو المركز القانوني للشخص الطبيعي المتوقف عن مزاولة نشاطه المهني، و المتمتع بمعاش و ذلك في حالة توافر مجموعة من الشروط القانونية، ويعتبر التقاعد احد الأسباب العادية لنهاية الحياة الوظيفية و نوعا من التامين و الحماية الاجتماعية للعامل و عائلته بعد انتهاء مدة عمله بضمان مورد مالي يتيح له و لهم حياة كريمة و يسمح له بمواجهة مرحلة الشيخوخة[3].

- ويقصد بالتقاعد[4]: الاستغناء عن الخدمات المقدمة من الموظف بعد وصوله السن القانوني للتقاعد حيث يتراوح السن القانوني في اغلب الدول ما بين 60سنة و 65 سنة مع وجود بعض الاستثناءات.

2. **الإحالة إلى التقاعد(La Mise à La retraite)**:إن الإحالة على التقاعد هي إنهاء خدمة الموظف و إخراجه نهائيا على أن يخصص له معاش تقاعدي

3. **معاش التقاعد(Pension de retraite)** هو مقدار من المال يدفعه الصندوق الوطني للتقاعد بشكل منتظم لشخص أحيل على التقاعد حيث سبق له العمل لمدة معينة، دفع خلالها اشتراكات الضمان الاجتماعي

4. **أمل الحياة عند الولادة(Espérance de Vie)**[5]: لقد اختلفت التسميات لهذا المؤشر الديمغرافي فهناك من يسميه بـــ أمل الحياة،متوسط العمر، أو توقع الحياة، أو مدة البقاء إلا أن المعنى واحد، وهو متوسط السنوات التي يمكن لمولود حديث أن يبقى فيها على قيد الحياة، و يعتبر من أهم المؤشرات المحددة لمستوى الوفيات الذي وصل إليه مجتمع معين، فارتفاع أمل الحياة يعني تراجع ظاهرة الوفيات.

5. شيخوخة المجتمع (**Vieillissement de La Population**)وتعرف على أنها ارتفاع حصة فئة الأشخاص المسنون في المجتمع مما ينتج عنه زيادة في النفقات بصفة آلية[6]

-وحسب تقرير المجلس الإقتصادي والاجتماعي لسنة 2001[7] و الذي عرف الشيخوخة على أنها عامل طبيعي دائم يتسبب في تغيرات فسيولوجية تستقر في آخر الأمر، إلى نقص أو عجز يحدد بعمق استقلال الشخص المسن

-ويستخدم بعض المختصين في مجال بحوث التقاعد مفهوم الشيخوخة و التقدم في العمر أو الكبر أو العمر الثالث(Troisième Age) للدلالة على الأفراد الذين بلغوا سنا معينة، استحقوا معاشا معينا يسمى "معاش الشيخوخة"، أو "معاش التقاعد" هذا المعاش الذي هو ثمرة أتعاب العامل بعد أن أضحى غير قادر على العمل بانتظام بسبب تقدمه في العمر.

6.**التأمين على الشيخوخة(L'assurance Vieillesse)** ويقصد بها ضمان مستوى مناسب من المعيشة كل مؤمن عليه عند وصوله السن التي يفقد بسببها القدرة على الكسب ، وتجدر الإشارة إلى أن التقاعد بصورته الحالية وهو وليد فكرة التأمين ضد الشيخوخة بعد تطورها و تفرعها و توسع نطاق شموليتها.

II. التوجهات العامة لنظام التقاعد (التأمين على الشيخوخة) في الجزائر

1.الإطار النظري للتقاعد

1.1 أنواع أنظمة التقاعد:تصنف أنظمة التقاعد عالميا إلى نظامين أساسيين و هما[8]

1.1.1 **نظام التقاعد بالتوزيع(Régime de Retraite par Répartition)** وهو النموذج البسماركية حيث أصدر أول قوانين الضمان الاجتماعي خلال الفترة 1880-1889 واكتملت بقانون الشيخوخة، ويبنى على مبدأ العدالة الاجتماعية بين الأجيال وتمول فيه منح التقاعد من خلال الاشتراكات التي يدفعها الجيل الحالي لصالح المتقاعدين، وهو تقاعد إجباري وتعتبر ألمانيا أول دولة في العالم اعتمدت برنامج التامين الاجتماعي للشيخوخة الذي ألفه " بسمارك(Bismarck)

2.1.1 نظام التقاعد بالرسملة(Régime de Retraite par Capitalisation):و هو النموذج البيفرديجي وينسب إلى اللورد Beveridge الذي ظهر له أول تقرير عن الضمان الاجتماعي سنة 1942، ليعتمد عند نهاية الحرب العالمية الثانية، ويتميز باعتماده على مستوى موحد لمختلف الفئات و القطاعات لضمان مستوى معيشي ادني، بغض النظر عن مستوى الأجر للمعنيين و المنحة تسلم على أساس عدد السنوات المشاركة في عملية إيداع لدى الصندوق التقاعد، وليس على أساس مستوى الأجر فتقدم المنحة متساوية لكل الفئات التي ساهمت في الاشتراكات لنفس عدد السنوات.

2.لمحة تاريخية لتطور نظام التقاعد وإصلاحاته في الجزائر

1.2 مراحل تطور نظام التقاعد في الجزائر: يعتبر نظام التقاعد في الجزائر توزيعيا وطنيا قد تم تطبيقه وقت الاستعمار قبل تعديله و استكماله بعد الاستقلال، ونشأ نظام التقاعد ضمن نظام الضمان الاجتماعي و تطور خلال مراحل أساسية[9]

1.1.2 المرحلة الأولى:فقد كانت مرحلة النشأة على يد الاستعمار الفرنسي للفترة 1945-1962 و التي تعرف بمرحلة تعدد الأنظمة، حيث انبثق قانون الضمان الاجتماعي الجزائري من نظيره الفرنسي، وفقا للقرار 49/45 المؤرخ في 10 جوان 1950 و الذي دخل حيز التطبيق في 10 أفريل 1950 و بداية من هذا التاريخ صدرت قرارات تقضي بإنشاء صناديق مختلفة في هذا الميدان و أهم ما صدر من قوانين الضمان الاجتماعي، وتحت ضغط الاحتجاجات العمالية و الحركات الاجتماعية تم إحداث 08 أنظمة كانت تمتاز بوجود إختلافات كبيرة فيما بينها سواء فيما يتعلق بالالتزامات أو الامتيازات التي تخص كل نظام و هذه الأنظمة هي:

أ.نظام الموظفين(سنة 1949)، يقوم بتسييره الصندوق العام لمتقاعدي الإدارة(CGRA)

ب.نظام المناجم(سنة 1950)، يقوم بتسييره صندوق التقاعد لعمال المناجم(CSSM)

ج.النظام العام (سنة 1954)، يقوم بتسييره لصندوق الوطني الجزائري للتأمين على الشيخوخة(CAAV)

د.نظام العمال الغير الأجراء(سنة 1957)، يقوم بتسييره صندوق الشيخوخة لغير الأجراء(CAVNOS)

ه.النظام الفلاحي(سنة 1957)، يقوم بتسييره الصندوق الوطني للتعاون(التعاضد) الفلاحي(CNMA)

و .نظام عمال قطاع الكهرباء، و الذي يقوم بتسييره صندوق الشيخوخة للعمال الكهرباء(CAPAS)

ي.نظام عمال السكك الحديدية يقوم بتسييره صندوق التقاعد لعمال السكك الحديدية

ز .نظام عمال البحر يقوم بتسييره صندوق التقاعد لعمال البحر(EPSGM)

2.1.2 المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد الاستقلال للفترة (1962-1983): عرفت هذه المرحلة إنشاء هيئة للحماية الإجتماعية لعمال البحر في سنة 1963، وتقع هذه الهيئة تحت وصاية وزارة الدولة المكلفة بنقل سلك البحارة الجزائريين، كما تم إنشاء صندوقين متخصصين، من مهامهما إدارة منح التقاعد في قطاع الغاز والكهرباء والنقل والسكك الحديدية، ومن خلال الجدول التالي سيوضح لنا أهم الأنظمة المتواجدة إلى غاية 1983/3/30 و عدد المؤمنين فيها

الجدول (1):عدد الأنظمة المتواجدة إلى غاية 1983/3/30 في الجزائر

الوصاية	الأنظمة المتواجدة إلى غاية 1983/3/30	عدد المؤمنين
كتابة الدولة لشؤون الإجتماعية	• النظام العام -الصناديق الجهوية -صندوق الشيخوخة. -لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.	1 896 000
	• نظام الموظفين	402000
	• نظام المناجم	32000
	• نظام عمال البحر	50018
	• نظام عمال قطاع الكهرباء	23000
	• نظام عمال السكك الحديدية	18000
	• نظام غير الأجراء(الغير الفلاحين)	326000
	• الهجرة	150000
وزارة الفلاحة و الثورة الزراعية	النظام الفلاحي	466000
وزارة المالية	الصندوق العام لمتقاعدي الإدارة(يسير تقاعد الموظفين)	/
العدد الإجمالي للمؤمنين المقيمين		3181500

Source : Omar Hadjene(2012), **Problématique du système de retraite en Algérie**, thèse de doctorat en sciences économiques, université d'Alger 3.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن ما يميز هذه المرحلة هو تنوع الأنظمة تبعا لتنوع قطاعات النشاط(النظام العام، الموظفون، المناجم، قطاع الكهرباء،السكك الحديدية، الشيخوخة...)، النظام الفلاحي، الصندوق العام لمتقاعدي الإدارة وكذا تعدد الوصاية(كتابة الدولة للشؤون الإجتماعية، وزارة الفالحة والثورة الزراعية، وزارة المالية)، إلى أن جاء التخلي عن الأنظمة السابقة وتوحيدها بصدور القانون 83-12 المؤرخ في يوليو 1983 و المتعلق بالتقاعد

3.1.2 المرحلة الثالثة:مرحلة إصلاحات نظام الضمان الاجتماعي سنة 1983 إلى يومنا هذا: لقد تقرر تطوير نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر بداية من سنة 1980 ليساير مختلف المفاهيم والتوجهات الاشتراكية التي انتهجتها البلد آنذاك(التسيير الاشتراكي للمؤسسات العمومية، الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج...)، وليكون شامل وموحدا و قابلا للتطبيق على جميع العمال سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، وعلى هذا الأساس تم إعادة تنظيم الضمان الإجتماعي في

مجمله بموجب القوانين الصادرة في يوليو سنة 1983 التي أفرزها مشروع إصلاح الضمان الاجتماعي وهدفت إصلاحات سنة 1983 على مايلي[10]:

-توحيد هياكل الضمان الاجتماعي

-توحيد المزايا الممنوحة للمستفدين

-توسيع مجال التغطية الإجتماعية ليشمل فئات سكانية أخرى

و في إطار التنظيم الجديد لضمان الاجتماعي تم تأكيد ترسيخ جملة من المبادئ وهي:

- ✓ مبدأ تعميم الحماية الإجتماعية .
- ✓ مبدأ توحيد الأنظمة والمزايا والتمويل
- ✓ مشاركة ممثلي العمال في تسيير هيئات الضمان الإجتماعي من خلال التمثيل القوي في مجلس الإدارة لهذه الهيئات.

وقد تضمنت إصلاحات 1983 خمس قوانين تم تبنيها في 02 جويلية 1983 ، وهي تتعلق بـــــ

- -قانون حول الضمان الإجتماعي (القانون 83 -11).

-قانون حول التقاعد (القانون 83-12).

-قانون حول حوادث العمل والأمراض المهنية (القانون 83 -13).

-قانون حول التزامات الأشخاص الخاضعين للضريبة (القانون 83 -14).

-قانون حول المنازعات المتعلقة بالضمان الاجتماعي (القانون83-15).

وقد أدت الخطوات الأولى لتوحيد الأنظمة المتعددة إلى إنشاء صندوقين للضمان الإجتماعي هما:

-الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية وحوادث العملCNASAT

-الصندوق الوطني للتقاعدCNR وفي هذا السياق، لا يوجد تمييز بين الأجير وغير الأجير لأن التأمينات الإجتماعية أصبحت من مهام CNASAT، والتقاعد من مهامCNR وفي سنة 1992، وبعد تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 92 -07 المؤرخ في 04 جانفي 1992، تم إشاء صندوقين جديدين:

-صندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراءCNAS

-الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية لغير الأجراءCASNOS

وهنا يظهر التمييز بين أجير وغير أجير، وقد أخذ هذا الأخير في الإرتفاع عقب تبني تشريعات مشجعة على تنمية القطاع الخاص وبغرض امتصاص أثر الصدمات الناتجة عن الضغوطات الإجتماعية نتيجة حل المؤسسات العمومية وتسريح العمال، أنشئ في سنة 1994 الصندوق الوطني لتأمين البطالةCNAC

وفي سنة 1997 تم توسيع نظام الضمان الاجتماعي بإنشاء صندوق البطالة المتعلقة بسوء الأحوال الجوية والعطل المدفوعة لقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الهيدروليكي، هو الصندوق الوطني للعطل المدفوعة لقطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الهيدروليكي(CACOBATPH) باعتبار أن هذه القطاعات معرضة لانقطاع العمل بسبب سوء الأحوال الجوية.

- في 1994/05/26 تم صدور المرسوم التشريعي رقم94-10 و المحدث للتقاعد المسبق[11] وهو نظام جديد فرضته حتمية التسريح لأسباب إقتصادية، نتيجة إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية وعجزها أو حلها، وذلك باللجوء إلى تقديم سن التقاعد و التكفل ببعض العمال المسرحين كحل مؤقت في انتظار بلوغ العامل السن القانوني للتقاعد، وجاء هذا الإجراء لتخفيف من حجم البطالة التي بلغت آنذاك حوالي 30%

-وفي سنة 2006تم إنشاء الصندوق الوطني للاحتياطات التقاعد(FNRR) و الذي يتولى مهمة تسيير الموارد المالية المسندة إليه في إستمرار المنظومة الوطنية للتقاعد وديمومتها ويمول على أساس 2% من ناتج الجباية البترولية سنويا.

- وفي سنة 2017 تمت إصلاحات نظام التقاعد[12] في الجزائر و ذلك بصدور القانون رقم 16-15 حيث آثار مشروع قانون التقاعد الجديد جدلا كبيرا على مستوى السياسي و النقابي بسبب إلغاء التقاعد النسبي ودون شرط السن، حيث تمت المصادقة عليه ودخل حيز التنفيذ إبتداءا من أول يناير 2017

2.2 تطور معلمات نظام التقاعد في الجزائر : يعتبر نظام التقاعد في الجزائر توزيعيا وطنيا قد تم تطبيقه وقت الاستعمار قبل تعديله و استكماله بعد الاستقلال، و إن الحق في التقاعد من حيث الشروط، يتمثل في الصيغ الأربعة التالية[13]

- ✓ **التقاعد عند سن 60 سنة(التقاعد العادي)Retraite Normale** : يبدو من خلال هذه التسمية الحق في الاستفادة من معاش التقاعد لا يكون إلا ببلوغ 60 سنة بالنسبة للرجل و55 سنة بالنسبة للمرأة، مع إثبات على الأقل 15 سنة من النشاط و التقاعد المدفوع يكون بنسبة2.5% من الأجر الشهري الخاضع إلى اشتراكات الضمان الاجتماعي

أما الصيغ التالية فقد أدخلت خلال مرحلة التعديل الهيكلي في الفترة الممتدة من 1994-1997 وهي كالتالي:

- ✓ **تقاعد دون شرط السنRetraite Sans Condition D'age**: هذه الصيغة تتعلق بإجراءات الذين مستهم إجراءات تسريح المؤسسات العمومية يمكنهم الحصول على تقاعدهم مهما كان سنهم، ويمكن أن يصل معدل التعويض 80% في حالة إثبات 32 سنة من النشاط
- ✓ **التقاعد النسبيRetraite Proportionnelle**: يسمح لكل العمال الحصول على التقاعد إبتداءا من سن 50 سنة للرجال و45 سنة للنساء، بشرط تحقيق 20 سنة من النشاط على الأقل
- ✓ **التقاعد المسبق Retraite Anticipé** :تأسس سنة 1994 لصالح أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا وظائفهم لأسباب إقتصادية وبشكل لا إرادي، وهو يتعلق بالعمال الذين بلغوا سن 50 سنة على الأقل للرجال، و45 سنة بالنسبة للنساء وقد أثبتوا على الأقل 20سنة من الاشتراكات ولا يمارسون أي نشاط مأجور، ويتناقص عدد السنوات المطلوبة كلما اقترب سن العامل من سن البدء في التقاعد.

III. إشكالية التغير الديمغرافي في الجزائر تميزت الجزائر غداة الاستقلال بمعدل نمو ديمغرافي مرتفع 3.3 %وقد كانت السياسات المتبعة تشجع على الإنجاب إلى غاية بداية الثمانينات حيث تغيرت النظرة إلى النمو الديمغرافي وأصبح ينظر إليه على أنه أحد معوقات التنمية، فاتخذت حينها وفي إطار المخطط الخماسي الأول إجراءات للحد من هذا النمو وقد نتج عن هذه السياسات تحولات ديمغرافية تتمثل فيما يلي:

1.تطور العدد الإجمالي لسكان الجزائر

الشكل(1):تطور العدد الإجمالي لسكان الجزائر من سنة 1966 إلى سنة 2017

Source :ONS,RGPH,1966,1977,1987,2008
ONS, Démographie Algérienne, N°779, 2016, p24.
ONS, Démographie Algérienne, N°816, 2017, p23

لقد عرف النمو السكاني تزايدا على مر السنوات، وخاصة بعد مرحلة الاستقلال إلى يومنا هذا فقد قدر العدد الإجمالي لسكان الجزائر حسب التعداد الأول سنة 1966 بـ 12.02 مليون نسمة ليعرف بعد ذلك نمو تدريجيا إلى غاية أن بلغ بـ41.72 مليون نسمة سنة 2017، أما فيما يخص معدل النمو الطبيعي الذي عرفته الجزائر قد بلغ مع بداية سنوات

الاستقلال 3.2%الأمر الذي أدى إلى انفجار سكاني سريع في الجزائر، لتشهد بعد ذلك فترة إنخفاض في معدله ، على ان تزداد وتيرة هذا الانخفاض في فترة التسعينيات لنجد أن معدل النمو الطبيعي قد قدر بـــ 1.8% سنة 1998، وليسجل بعـــد عشر سنوات وبالضبط في التعداد الخامس لسكان سنة 2008 بـــ 1.92%، وليبلغ 2.15% ســـنة 2014 ويعـــود الســـبب الرئيسي لهذا الإرتفاع مرة أخرى إلى عودة ارتفاع معدل الخصوبة، ومسجلا بذلك 2.17% و2.09% لكـــل مـــن ســـنة 2016و2017 على التوالي وهو ما سيوضحه المنحنى التالي :

الشكل (2):تطور معدل النمو السكاني في الجزائر من سنة 1966 إلى سنة 2017

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على معطيات: الديوان الوطني للإحصاء

2.المحددات الديمغرافية للشيخوخة في الجزائر

1.2 .تطور البنية العمرية لسكان الجزائر

إن النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر يتضمن في طياته نمو مختلف الفئات العمرية ولكن بوتيرة تختلف من فئة إلى أخرى، وهنا لا بد من معرفة الفئات العمرية التي لها إرتباط بوضعية نظام التقاعد وهي فئة الســـكان النشـــطة الـــذين تتراوح أعمارهم بين 20-59 سنة وفئة المسنين الأكثر من 60[14] سنة وهو ما سيوضحه الجدول التالي في تطـــور البنيـــة العمرية في الجزائر.

الجدول (2) :تطور البنية العمرية لسكان الجزائر من سنة 1966إلى سنة 2017

+60	59-20	19-0	الفئات / السنوات
6.7	35.94	57.37	1966
5.8	35.96	58.24	1977
5.74	39.23	55.02	1987
6.59	45.14	48.2	1998
7	46	47	2000
7	48	44	2005
9	51	40	2010
8.5	63.6	28.4	2014
8.9	61.8	29.3	2016
9.1	61.1	29.7	2017

Source :ONS, RGPH, 1966, 1977, 1987, 1998, 2008.
ONS, Démographie Algérienne, N°690, 2014, p14.
ONS, Démographie Algérienne, N°779, 2016, p24.
ONS, Démographie Algérienne, N°816,2017, p23

إن تطور البنية العمرية لسكان في الجزائر حسب العمر يبين أن الفئة العمرية من (0-19)سنة مثلت 57.37% فـــي تعداد 1966، ثم ارتفعت إلى 58.24% وذلك بسبب ارتفاع معدل الخصوبة بعد الاستقلال خاصة في ســـنوات الســـبعينات،

إلا أنها عرفت إنخفاضا قدر بـــ55%في تعداد سنة 1987 أي بفارق ثلاثة نقاط، ومن ثم واصلت الإنخفاض بدايـــة مـــن تعداد 1998 إلى غاية سنة 2010 مسجلة بذلك نسبة 48% و40% على التوالي، لتشهد ومع بداية ســـنة 2014 إنخفاضـــا مسجلة بذلك نسبة 28% في حين سجلت لكل من سنة 2016وسنة2017 نسبة قدرت بـــ29،% ، في مقابل هذا عرفت الفئة العمرية من (20-59)سنة إرتفاعا في نسبها حيث سجلت النسبة التي تراوحت ما بـــين 35% و39% خـــلال التعـــدادات الأولى (1966، 1977، 1987)، وقد شهدت سنة 1998 بداية لارتفاع نسبها مقدرة بـــ45% لتبلغ أقصـــاها ســـنة 2014 مسجلة 63.6% ، لتعاود الإنخفاض لكل من سنتي 2016و2017 بنسبة 61%، اما فيما يخص الفئة العمرية من (60+) فقد بلغت سنة1966 نسبة 6.7% لتنخفض في سنة 1977 إلى نسبة 5.80%، وفي تعداد 1987 واصـــلت الإنخفـــاض ليبلـــغ 5.59% وهذا راجع لارتفاع الولادات وبروز فئة الشباب، ولتعرف إرتفاعا في نسبها بداية من سنة 2000 مســـجلة بـــذلك نسبة 7% لتبلغ في سنة 2017 نسبة 9.1% و عن التوجهات الديمغرافية التي عرفتها هذه الفترة أدت إلى الاخـــتلال بـــين الفئة النشيطة وفئة المتقاعدين مما انعكس ذلك على نظام التقاعد

وما يمكن ملاحظته أن الجزائر تعرف تحولا ديمغرافيا و الذي يظهر جليا في بروز ظاهرة التقدم في السن والتـــي تتمثل في المؤشرات التالية :

2.2 إنخفاض المؤشر التركيبي للخصوبة: يرتبط مؤشر الخصوبة بمعدل الولادات فإن ارتفاع معدلات الخصوبة يعـــزي، إلى ارتفاع معدلات الولادات في المجتمع وقد عرف هذا المؤشر في الجزائر و خلل الفترة من سنة 1990إلى غايـــة ســـنة 2000 إنخفاضا قدر بـــ4.5 طفل /امرأة إلى 2.4 طفل /امرأة سنة 2000 ليرتفع بعدها إلى 3.1 طفل /امرأة ســـنة 2015 ويستقر إلى غاية سنة 2017 وهو ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول (3): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة(طفل/ امرأة) في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشر التركيبي للخصوبة طفل/إمرأة	4.5	2.4	2.8	2.9	3	2.9	3	2.9	3.03	3.1	3.1	3.1

Source :ONS, Démographie Algérienne, N°816, 2017, p5.

من خلال المعطيات المبينة في الجدول(3) نلاحظ أن التراجع المسجل في معدل الخصوبة يرجع إلى عـــدة عوامـــل منهـــا: ارتفاع السن عند الزواج الأول، واستعمال وسائل منع الحمل، أما ارتفاع سن الأمومة فهو نتيجة لانخفاض الخصوبة.

3.2 تراجع معدلات الوفيات : إن لإحصاء الوفيات أهمية كبرى في تحليل الواقع الـــديمغرافي للســـكان ، و تلعـــب دورا أساسيا في تحديد فئات المجتمع و نسبها و في معرفة المستويات الصحية و تنميتها ، فالوفيات تعتبر من بـــين المتغيـــرات الرئيسية لتحديد حركة السكان في الماضي و في إسقاطها المستقبلي، كما أنها تدخل كإحدى محـــددات التكـــوين العمـــري والنوعي للسكان، يؤثر هذا العامل على الشيخوخة تأثيرا مباشرا و واضحا فعندما تنخفض نسبة الوفيـــات ترتفـــع بـــذلك توقعات الحياة نتيجة العناية الصحية، ويزداد مع ذلك عدد المسنين و اين تصل حياتهم إلى مراحل متقدمة فـــي الســـن ، و هذا ما يدفع إلى ارتفاع نسبة المسنين و يرتفع معها متوسط العمر المتوقع[15].

الجدول (4):تطور المعدل الخام للوفيات في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

السنوات	1990	2000	2002	2008	2010	2012	2014	2016	2017
معدل الوفيات الخام	6.03	4.59	4.41	4.42	4.37	4.53	4.44	4.42	4.55

Source : ONS , Démographie Algérienne, N°816, 2017, p5.

من خلال المعطيات المبينة في الجدول و الخاصة بتطور معدلات الوفيات الخام الخاصة بالجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990إلى غاية سنة 2017 نجد أن المعدل قد إنخفض من 6.03 سنة1990 إلى 4.55 سنة 2017 ، هذا راجع بالأساس إلى جل التحسينات الصحية التي عرفها المجتمع الجزائر في ظل تطورات المنظومة الصحية ، وكذا تحسن المستوى المعيشي لسكان، و أضف إلى ذلك إنخفاض مستويات و إتجاهات معدلات وفيات الأطفال خاصة نتيجة للرعاية الصحية الجيدة وكذا التلقيحات مما ساهم في خفض المعدلات الخام .

4.2 تطور أمل الحياة في الجزائر

الشكل(3):تطور أمل الحياة عند الولادة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

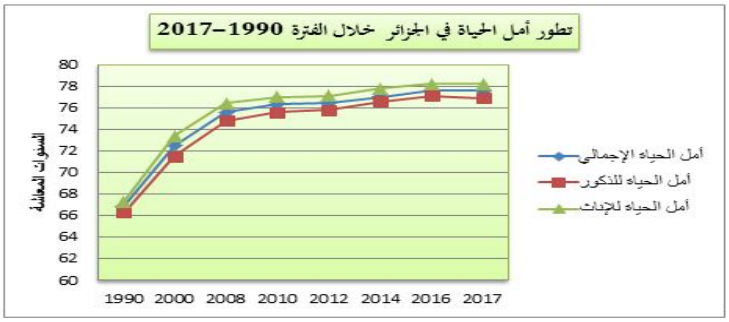

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

تشير المعطيات الإحصائية من خلال المنحنى أعلاه أن أمل الحياة عند الولادة في الجزائر قد انتقل من 66.9 سنة في سنة 1990 إلى 75.6 سنة في سنة 2010 و إلى 77.6 سنة في سنة 2017 ، ومن خلال هذا التطور فإن أمل الحياة سجل زيادة في عدد السنوات المعاشة ما قدره 10.7 سنوات خلال الفترة 1990-2017

IV. البعد الديمغرافي للتقاعد في الجزائر

1.تطور عدد المتقاعدين في الجزائر[16] : لمواجهة زيادة عدد المتقاعدين، يجب الاخذ بعين الاعتبار تأخير سن التقاعد، والذي من شأنه زيادة الموارد التمويلية عن طريق زيادة الاشتراكات، وهذا ما أقدمت عليه جل دول العالم و بشكل عام يمكن القول أن الأشخاص المسنين يفضلون البقاء في سوق العمل لمدة أطول وتأجيل تقاعدهم، سيقدمون نموا إضافيا يساهم في تمويل معاشات التقاعد وفيما يلي سنوضح تطور عدد المتقاعدين في الجزائر مقارنة بعدد المسنين البالغين60 فأكثر

الجدول (5):تطور عدد المتقاعدين بالنسبة للأشخاص البالغين 60 فأكثر في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

السنوات	2001	2004	2006	2008	2010	2014	2016	2017	2018
*المتقاعدين	1341161	1605527	1771596	1887135	2079699	2630362	2978557	3166903	2517000
**الأشخاص البالغين60 فأكثر	2112124	2314026	2447614	2599516	2795155	3334000	3640000	3803000	3972000
***نسبة التغطية%	63.5	69.4	72.4	72.6	74.4	78.8	81.8	83.2	64.7

Source *http://cnr.dz/ar/chiffres-caracteristiques consulté le 17/03/2019, 14:30.
**ONS, Démographie Algérienne, N°779, 2016, p14

*** (نسبة التغطية) حساب الباحثة:

من المعطيات المبينة في الجدول نجد أن الجزائر وخلال سنة 2001 قد بلغ عدد المتقاعدين 1.34 مليون متقاعد في مقابل 2.11 مليون شخص من الأشخاص البالغين 60 سنة فأكثر، ليعرف العدد تزايد إلى ان بلغ سنة 2018 بـ

2571000 متقاعد مقابل 3972000 من الأشخاص البالغين 60 فأكثر، أما بالنسبة لتغطية هذه الشريحة فقد بلغ سنة 2001 63.5% لتتزايد النسبة بعد ذلك نظرا لزيادة عدد المتقاعدين إلى وصلت أقصاها سنة 2017 بـــ 83.2% على غرار ســـنة 2018 أين شهدت إنخفاضا قدر بـــ64.7% .

2.إمكانات السكان النشطين وميزة المساهمة : يتم عادة توزيع وتصنيف السكان إلى ثلاثة فئات رئيسية و التي تشمل فئـــة صغار السن والذين تتراوح أعمارهم أقل من 20 سنة ،و فئة البالغين و الذين تتراوح أعمارهم بين 20-59 ســـنة وفئـــة السكان البالغين أكثر من 60 سنة فأكثر و من بين هذه الفئات العمرية الثلاثة فئة الناشطين إقتصاديا في سوق العمل والتـــي تلعب دورا هاما في الإنتاج الإقتصادي و الذي يتحمل عبء المجموعتين المتبقيتين (رعاية الأطفال الصغار، والمســـنين)[17] والجدول التالي سيوضح عدد كل من السكان النشطين و كذا المشتغلين، وعدد المساهمين من النشاطين الأجراء

الجدول (6):إمكانات السكان النشطين و ميزة المساهمة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

السنوات	2001	2004	2008	2010	2014	2016	2017	2018
السكان النشطين	8589000	9469946	10315000	10812000	11453000	12117000	12298000	12463000
السكان المشتغلين	6597000	7798000	9146000	9470000	10239000	10845000	10858000	11001000
مساهمة السكان المشتغلين (الأجراء)	4017573	4663204	3201100	3215550	3640000	4176000	4188000	4184000
*نسبة السكان ذوي الرواتب%	60.9	59.8	35	33.95	35.50	38.50	38.57	38.03

Source :ONS, Algérie En Quelque Chiffre, Resultats2009-2011, N°42, Edition2012,p14.
ONS, Activité, Emploi et Chômage, N°683,2014, pp4-6.
ONS, Activité, Emploi et Chômage, N°763,2016, p4.
ONS, Activité, Emploi et Chômage, N°796,2017, p4.
ONS, Activité, Emploi et Chômage, N°840,2018, p4.

*نسبة السكان ذوي الرواتب (حساب الباحثة)

من المعطيات المبينة في الجدول و التي تحمل في طياتها الأساسية لعدد المساهمين من السكان النشطين والذي قدر بـــ 4017573 سنة 2001 مساهم من العمال الأجراء، و الذي بلغ سنة 2018 بـــ4184000 مساهم أي بفـــارق 166427 مساهم، أما بالنسبة للسكان ذوي الرواتب فقد قدر سنة 2001 بـــ60.9% لينخفض تدريجيا ليبلغ سنة 2018 بـــــ38.03% وهذا يدل على تزايد عدد المتقاعدين و تقلص نسبة المساهمة بالنسبة لسكان الأجراء، أو بالأحرى توجه المجتمع الجزائـــر إلى ما يعرف بالشيخوخة و التي لها عدة تداعيات وخاصة على مستوى تمويل صناديق التقاعد وأن هذه المحددات تمـــس و بشكل خاص نظام التقاعد و بالتحديد عدد المنتسبين إلى نظام الضمان الاجتماعي وفيما يلي نعرض تطور منتسبي الضـــمان الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة 2005-2015 .

الجدول (7) تطور عدد منتسبي الضمان الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة 2005-2015

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المنتسبين	4092	4159	4322	4567	4694	4856	5227	5922	6211	5972	4267
غير المنتسبين	3953	4709	4272	4579	4778	4879	4372	4249	4577	4267	4079
نسبة التشغيل للمنتسب إلى التشغيل الكلي%	50.9	46.9	50.3	49.9	49.6	49.9	54.4	58.2	57.6	58.3	61.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

فما نلاحظ من خلال الجدول فإن عدد المنتسبين إلى الضمان الاجتماعي في تزايد مستمر منذ سنة 2005 باستثناء سنة 2014 التي سجلت إنخفاضا، في حين أن عدد غير المنتسبين لم يتغير طول فترة الدراسة من سنة(2005-2015)، إذ أن تغيراته كانت ضمن مدى ضيق جدا إلا ان نسبة الفئة المشتغلة المنتسبة إلى الضمان الاجتماعي بالنسبة إلى التشغيل الكلي هي التي تعبر عن المساهمة الفعلية في صناديق الضمان الاجتماعي، فمن بين الفئة المشتغلة فإن نسبة انتسابها تتراوح بين 50% و61.5% وهو ما يشير إلى أن حوالي أكثر من 50% من جهود التشغيل تتجه خارج دائرة الضمان الاجتماعي مما يقلص من إيرادات صناديق الضمان الاجتماعي عموما، و صندوق التقاعد خصوصا.

3.تطور معدل إعالة كبار السن : يشير معدل إعالة كبار السن إلى الآثار المحتملة للتغيرات في البنية العمرية للسكان على التنمية الاجتماعية و الإقتصادية، موضحا التوجهات العامة في احتياجات الدعم الإجتماعي، و يسلط المعدل الضوء على عبء الإعالة السكانية لكبار السن في مجموعة سكانية معينة، أو بعبارة أخرى، كم هو عدد "المعالين المسنين" الذين هم بحاجة لمساعدة كل شخص في سن العمل، وببساطة، فإن معدل إعالة كبار السن و الذي يعتمد في توازن أنظمة التقاعد عن طريق التعويض بقوة على علاقة الشيخوخة ، والنسبة بين السكان في سن العمل (20-59 سنة) والسكان الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة

الشكل(4):تطور معدل إعالة كبار السن في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات:

ONS , Démographie Algérienne, N°816, 2017,p26.

يظهر من خلال الشكل معدل إعالة كبار السن في الجزائر خلال الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2017 ، فيوضح أن نسبة إعالة كبار السن في تزايد مستمر، حيث ظل المعدل مستقرا على نفس الوتيرة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2008 بنسبة قدرت بـ11% ، لتأخذ وبداية من سنة 2010 منحى تصاعديا والذي بلغ نسبة 12% ليرتفع تدريجيا إلى قرابة 15% سنة 2017 و الذي يبرز ارتفاع عبء التركيبة السكانية للمسنين في الجزائر

V. التغطية المالية للمتقاعدين في الجزائر

1.مداخيل الصندوق الوطني للتقاعد[18] : يقدر حجم العائدات من الإستثمار ما نسبته 0.75% فقط من إجمالي المداخيل للصندوق الوطني للتقاعد، و يرجع هذا الإنخفاض إلى ضعف المركز المالي للصندوق ناهيك عن عدم فعالية الأسواق المالية الجزائرية، وعدم تنوع محفظتها المالية، بينما تشكل اشتراكات العمال أكبر مورد في تمويل التقاعد مسجل بذلك ما نسبته 75.64% من إجمالي الإيرادات، ثم تليها مساهمة الدولة و في إطار ما يسمى بالتضامن الوطني بنسبة 23.61% و ذلك من خلال صرف الإعانات و المنح العائلية إضافة إلى النفقات الموجهة لخدمة المتقاعدين الذين يتقاضون منح تقاعد منخفضة وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (5):مداخيل الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر

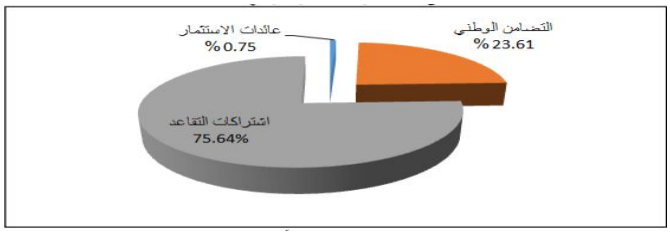

المصدر:مراد بودية سكينة، بوشعور رضية(2018)، **نمذجة الصندوق الوطني للتقاعدCNR وتقييم فعالية إصلاحات قانون 2015ـــ**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج الإقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، المجلد13، العدد26، ص5.

2. تطور مستوى الحد الأدنى للراتب الوطني المضمون (SNMG)

الجدول(8):تطور الحد الأدنى للراتب الوطني المضمون في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

السنوات	1990/1/1	1991	1992	1994	1997	1998	2001	2004	2007	2010	2012
مستوى الحد الأدنى للراتب الوطني للمضمون	1000	1800	2000	2500	4000	6000	8000	10000	12000	15000	18000

Source: ONS, L'Algérie En Quelques Chiffres, Résultats 2014-2016, N°47, Edition 2017,p24.

إن مستوى الحد الأدنى للراتب الوطني المضمون هو متغير مهم في حساب التقاعد و إن أي زيادة في الحد الأدنى للراتب الوطني المضمون يعني زيادة في معاشات التقاعد لأنها تحسب على أساسه، و منذ التسعينيات من القرن العشرين شهد الحد الأدنى للراتب الوطني المضمون نموا مطردا ارتفاع من 1000دج سنة 1990 إلى 1800دج سنة 1991 ، و استمر في الإرتفاع بوتيرة سريعة أين سجل 2500دج سنة 1994 ، وخلال الفترة الممتدة من 1998-2010 سجل الحد الأدنى للراتب الوطني المضمون نمو سنويا قدر بنسبة بـ8% و أن هذا الأخير انتقل من 6000دج سنة 1998 إلى 8000دج سنة 2001إلى 10000دج سنة 2004 إلى 15000دج سنة 2010 وليصل سنة 2012 إلى 18000 دج، وهذا مايفسر زيادة النفقات لاسيما للصندوق الوطني للتقاعد ولكن أيضا يجب أن يعكس زيادة الإيرادات أيضا وهو أمر غير مؤكد نظرا لبيانات الصندوق الوطني للتقاعد و نظرا للعجز الذي تعاني منه وفي مايلي سنوضح حجم الموارد و النفقات المسجلة للصندوق الوطني للتقاعد.

3. تطور حجم موارد و نفقات الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر : لم تتوقف نفقات الصندوق الوطني للتقاعد عن الإرتفاع من سنة إلى أخرى، وهذا ما يشكل أحد العوامل الرئيسية لعجز النظام الوطني للتقاعد، و نهتم في هذا العنصر بدراسة حالة العجز (النفقات و الإيرادات)، حيث سجل الصندوق الوطني للتقاعد ولعدة سنوات عجزا[19] كما يبينه الجدول التالي :

الجدول (9): تطور حجم موارد و نفقات الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

الوحدة (مليون دج)

السنوات	2001	2004	2006	2008	2010	2012	2013
الإيرادات	135140	183460	204150	284400	360417	683060	599899
النفقات	127920	172300	212870	278260	350067	572520	685661
الرصيد	+7220	+11160	-8720	+6140	+10404	+110540	-85762

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

عرفت منظومة التقاعد عدم التوازن خلال الفترة المدروسة من سنة 2001-2013 و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى تناقص عدد المشتركين في تمويل الصندوق الوطني للتقاعد ، وزيادة ارتفاع عدد المتقاعدين وذلك بإختلاف نوع التقاعد(تقاعدي عادي ونسبي، دون شرط السن، مسبق) هذا من جهة ومن جهة أخرى إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي و تفاقم حجم البطالة، ونلاحظ أيضا و من خلال الجدول التطور المستمر لنفقات الصندوق، و هذا نتيجة ارتفاع عدد المسجلين (المؤمنين)، وما يلحظ أيضا أن التمويل الحكومي للصندوق الوطني للتقاعد إلا أن الأرصدة السالبة إستمرت في الظهور و إرتفعت بشكل مترافق مع مساهمة الدولة

4.تطور معدل الاشتراك للتقاعد في الجزائر

يعتبر معدل الاشتراك معلمة تعديل نظام التقاعد، ففي حالة حدوث تغيرات في البنية الديمغرافية ، فإن النسبة بين عدد الأجراء المساهمين وعدد المتقاعدين ستتغير أيضا أو في حالة حدوث تطورات إقتصادية كنمو الأجور، فإن تعديل معدل الاشتراك يسمح بتحقيق توازن نظام التقاعد التوزيعي، و في الجزائر عرف معدل الاشتراك للتقاعد إعادة تقييم عدة مرات بهدف رفع موارد الصندوق الوطني للتقاعد، وتعزيز الوضعية المالية و ضمان ديمومة نظام التقاعد في الجزائر و المنحنى التالي يوضح ذلك:

الشكل(6) تطور معدل الاشتراك للتقاعد في الجزائر خلال الفترة 1983-2006

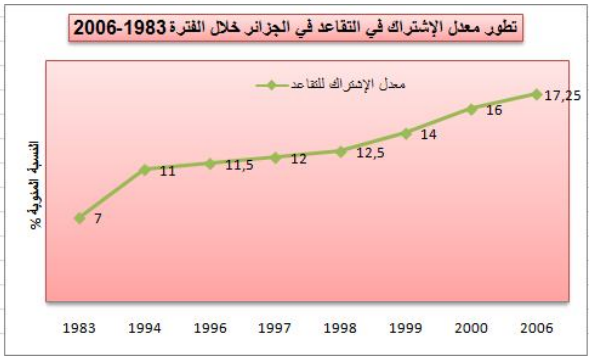

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على معطيات: كمال عكريش(2018)، **سياسات تمويل التقاعد في إطار التحولات الديمغرافية و الاقتصادية(دراسة تطبيقية لحالة الجزائر بإستخدام نموذج التوازن العام الحسابي)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الاقتصادية، تخصص إقتصاد مالي، جامعة الجيلالي ليابس، الجزائر، ص100.

من المعطيات المبينة في المنحنى نلاحظ أن معدلات الاشتراك للتقاعد قد عرفت إرتفاعا تدريجيا منتقلا من 7% سنة 1983 إلى 17.25% سنة 2006 ورغم هذا الإرتفاع المحسوس لم يساهم معدل الاشتراك وبشكل كبير في تحسين الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد، فقد تم اللجوء إلى إنشاء الصندوق الوطني للاحتياطات التقاعد(FNRR)سنة 2006 و الذي يتم تمويله على أساس 2% من ناتج الجباية البترولية سنويا وقد رفع النسبة إلى 3% سنة 2012، كما تم اللجوء إلى آلية التضامن بين صناديق التأمينات الاجتماعية لامتصاص العجز من خلال الفوائض التي سجلتها والمتمثلة أساسا في الصندوق الوطني للعمال الأجراء (CNAS)، والصندوق الوطني لغير الأجراء (CASNOS) صندوق البطالة المتعلقة بسوء الأحوال الجوية والعطل المدفوعة لقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الهيدروليكي(CACOBAPTH) هو ما سيوضحه الجدول التالي المتمثل في تطور إيرادات ونفقات صناديق التأمينات الاجتماعية

الجدول (10) تطور التوازنات المالية لنظام التأمينات الإجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016(الوحدة مليون دج)

السنوات	الصندوق الوطني للعمال الأجراء(CNAS)		الصندوق الوطني للتامين عن البطالة(CNAC)		الصندوق الوطني لغير الأجراء(CASNOS)		صندوق البطالة المتعلقة بسوء الأحوال الجوية و العطل المدفوعة لقطاع الأشغال العمومية (CACOBAPTH)	
	الإيرادات	النفقات	الإيرادات	النفقات	الإيرادات	النفقات	الإيرادات	النفقات
2006	162429	160858	16549	6120	11634	13497	8951	7034
2010	290835	211092	18804	5644	23668	20236	19659	15904
2014	45957	374060	40113	25852	38572	38196	26563	23693
2016	482065	400553	85766	64989	71780	45345	32526	28906

Source :ONS, L'Algérie En Quelques Chiffres, Résultats 2014-2016, N°47, Edition 2017,p20-21.

يتبين من الجدول تطور جملة من التوازنات المالية لمختلف الصناديق الخاصة بتأمينات الاجتماعية و المساهمة في تغطية العجز في دفع مستحقات المتقاعدين حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن جل الإيرادات الخاصة بالصناديق التأمينات الاجتماعية عرفت إرتفاع في قيمتها المالية خلال فترة الدراسة من سنة 2006 إلى غاية 2016 وفي حين توازت النفقات تقريبا على مستوى الإيرادات المدفوعة للصناديق على غرار الصندوق الوطني لغير الأجراء أين شهد رصيدا سلبا قدر بـ 1863- دج خلال سنة 2006 .

5.تطور منح ومعاشات التقاعد في الجزائر

الجدول (11)تطور حجم المستفيدين من خدمات الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر من سنة 2001-2018

السنوات	معاش التقاعد المباشر	معاش التقاعد المنقول	منحة التقاعد المباشر	منحة التقاعد المنقول	المعاشات المدفوعة في الخارج	التقاعد التكميلي	منح أخرى
2001	702078	549634	54130	28206	6402	649	62
2004	822200	666076	72688	37603	6412	487	61
2006	911487	726838	82162	44365	6310	398	36
2008	994694	797379	96789	52396	6202	606	34
2010	1098185	897352	109369	57807	6570	575	28
2012	1242526	877789	127911	64312	6733	235	25
2014	1467878	930341	154211	70890	6815	209	18
2016	1733972	980391	178645	78406	6916	209	18
2018	1216997	1009126	201391	82787	6977	207	18

Source : http://cnr.dz/ar/chiffres-caracteristiques/ consulté le 20/03/2019 17 :20.

من خلال تحليل أرقام المستفيدين من معاشات ومنح التقاعد الموضحة في الجدول أعلاه، ، يتضح لنا أن الوضعية الإجمالية لم تتوقف عن الارتفاع منذ سنة 2001 كنتيجة طبيعية للارتفاع الذي شهدته أنواع التقاعد (كما تم تصنيفها في السابق)، حيث ارتفع إجمالي المتقاعدين من 1.34 مليون متقاعد سنة 2001 إلى 2.517 مليوني متقاعد سنة 2018 ، وعلى خلاف فإن عدد المستفيدين من المعاشات المدفوعة في الخارج بقيت ثابتة، في حين إنخفض عدد المستفيدين من المنح و المعاشات للتقاعد التكميلي و الممنوحة لـ 649 مستفيد إلى 207 مستفيد سنة 2018 كما شهدت أيضا فيما يخص المنح الأخرى إنخفاضا في عدد المستفيدين من 62 مستفيد إلى 18 مستفيد سنة 2018

6.توزيع عدد المستفيدين من المنح ومعاشات التقاعد حسب نوع المزايا في الجزائر من2018/1/1إلى غاية 2018/12/31

الجدول (12): تطور عدد المستفيدين من المنح و المعاشات حسب نوع المزايا في الجزائر من 2018/1/1 إلى غاية2018/12/31

النوع	عدد المستفيدين	النسبة %
التقاعد العادي	834677	25.94
التقاعد المسبق	202	0.0062
التقاعد النسبي	759470	23.60
التقاعد دون شرط السن	322645	10.02
معاش التقاعد المنقول	1009126	31.36
منحة التقاعد (المباشر و المنقول)	284178	8.83
الخدمات المدفوعة في الخارج	6977	0.21

Source : http://cnr.dz/ar/chiffres-caracteristiques/ consulté le 20/03/2019 18 :30

نلاحظ من خلال المعطيات الخاصة بتوزيع عدد المستفيدين من المنح و المعاشات أن أصحاب التقاعد المنقول سجلت أعلى نسبة لها مقدرة بـ 31.36% (بحيث يستفيد منه ذوي الحقوق الذين هم تحت كفالة المؤمن له اجتماعيا بعد وفاته)، لتليها بعد ذلك أصحاب التقاعد العادي و الممثلة بنسبة 25.94% والتقاعد النسبي بـ 23.06% ، والمعاش دون شرط السن بـ10.02% وأن أقل نسبة سجلت للخدمات او المنح المدفوعة في الخارج بـ 0.21%

خاتمة

شهدت الجزائر وخلال السنوات الأخيرة تحولات ديمغرافية تمثلت أساسا في إنخفاض معدل الخصوبة وتراجع معدلات الوفيات، و امتداد أمل الحياة، مما جعل الجزائر تتجه نحو شيخوخة ديمغرافية، حيث القت هذه الظاهرة بثقلها على نظام التقاعد في الجزائر والذي عرف عدة ضغوطات متمثلة في زيادة عدد المتقاعدين ، مما جعله يعاني بشكل كبير من محدودية مصادر التمويل والذي يعتمد بالأساس على اقتطاعات اشتراكات المؤمنين إضافة إلى مساهمة الدولة من اقتطاع الجباية البترولية لأي أزمات قد تلحق بالصندوق الوطني للتقاعد، فإن وضعية الصندوق الوطني للتقاعد ستزداد تعقيدا ونظرا و أن الجزائر تتوجه نحو إقتصاد السوق، إضافة إلى مشكلة الشيخوخة التي شهدت نموا أسرع من الفئات العمرية الأخرى ، وهذا علما أن نظام الحماية الجزائري للمسنين بيسماركي(أي قائم على مبدأ التامين) أكثر مما هو بيفردجي(قائم على مبدأ العدالة)، كما أنه و رغم جهود الدولة في مجال التشغيل إلا أن معدل التغطية بقى ضعيفا مما أنتج وضعا متأزما ماليا و ذلك من خلال التطور الملحوظ في زيادة عدد المستفيدين ، ورغم التحسن في سنوات الأخيرة إلا أن نظام التقاعد يبقى عرضة للازمات الاقتصادية والتحولات الديمغرافية التي لا يمكن تفاديها مما يتطلب إصلاحا جذريا يمس بنية النظام وذلك من اجل أخذ الحيطة و الحذر الخاصة بالتكفل بالفئة المسنة في الجزائر .

الإحالات و المراجع

1. كمال عكريش(2018)، **سياسات تمويل التقاعد في إطار التحولات الديمغرافية و الاقتصادية(دراسة تطبيقية لحالة الجزائر باستخدام نموذج التوازن العام الحسابي)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الاقتصادية، تخصص إقتصاد مالي، جامعة الجيلالي ليابس، الجزائر، ص2.
2. ONS(2017) , Démographie Algérienne, N°816, p26.
3. فوزي جيش(1991)، **الوظيفة العامة و إدارة شؤون الموظفين**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص348.

4. يوسف حجيم الطائي وآخرون(2006)، **إدارة الموارد البشرية**، ط1، عمان، ص505.
5. أمزيان نعيمة(2005)، **الآثار السوسيو إقتصادية لحدث التقاعد على فئة العمر الثالث (دراسة ميدانية على فئة المسنين ببلدية باب الزوار)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع الديمغرافي،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر، ص28.
6. Patrice Pourcel(2006), **La protection Sociale**, Bréal Edition, France, p55.
7. Conseil National Economique et Social(2001), Commission population et besoins sociaux, proje t de rapport: « **le Regards sur l'exclusion sociale, le cas des personnes âgées et de l'enfance privé de famille** », 17 ème session plénière, Alger, p27
8. نوال قاسم(2012)، **إصلاح نظام التقاعد في الجزائر على ضوء التغيرات الاقتصادية الحالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص28.
9. Tarik SALHI(2015), **Les Voies de Réforme du Système de Retraite en Algérie : Vers la distinction entre les attributions de l'Etat et de la sécurité sociale**, Thèse Pour l'obtention du diplôme de Doctorat en Sciences Commerciales, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université d'Oran 2, Algérie, p118.
10. كمال عكريش، مرجع سابق، 95.
11. مريم زيان(2017)، "**تطبيق نظام التقاعد المسبق في إطار نظام التقاعد في القانون الجزائري**"، مجلة قانون العمل و التشغيل، العدد3، الجزائر: عبد الحميد بن باديس جامعة مستغانم ص161
12. مراد بودية سكينة، بوشعور رضية(2018)، **نمذجة الصندوق الوطني للتقاعدCNR وتقييم فعالية إصلاحات قانون 2015**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج الإقتصاد العالمي،13(26)، الجزائر: المدرسة العليا للتجارة، ص3
13. كمال عكريش، مرجع سابق، 97.
14. Salah-Eddine Sahraoui(2012), **L'impacte du Vieillissement de la population sur les Dépenses des Retraites et les Dépenses de Santé en Algérie**, Thèse Pour l'obtention du diplôme de Doctorat en Démographie, Ecole Doctorale des Sciences Economiques, Gestion et Démographie, Université Montesquieu-Bordaux IV, p82.
15. عبد القادر بلعربي(2017)، **الشيخوخة و التقاعد لدى عمال التربية الزمن المعاش حسب الجندر -دراسة انثروبولوجية بمنطقة عمي موسى ولاية غليزان**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الأنثروبولوجيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر، ص164.
16. Salah-Eddine Sahraoui, opcité, p187.
17. Asmaa, Guettari(2013), **L'effet de l'évolution Démographique sur le marché du Travail en Algérie**, mémoire en vue de l'obtention du diplôme de Magistère, Spécialité démographie économique et sociale, Faculté Science Sociale ,Département de Démographie, Université d'Oran, Algérie ,p49.
18. مراد بودية سكينة، بوشعور رضية، مرجع سابق، ص5
19. علي سماي، مزيود إبراهيم(2015)، "تحليل **المتغيرات المتحكمة في إيرادات ونفقات مؤسسات الضمان الاجتماعي في الجزائر - دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد**"، مجلة الاقتصاد الجديد، (2) 13، الجزائر: جامعة خميس مليانة، ص- ص132-133

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

د.عائشة بن النوي ، (2021) **البعد الديمغرافي للتقاعد في الجزائر** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13 (01)/ 2021، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 117-132.